مظاهر المبادئ

— ١ —

لا يظن القارىء أنا نشق عليه بأن ندخل به في وصف مركز الحكومة المصرية في نظر القانون الدولي [١] ، ولا في اقامة الدليل على أنها مستقلة استقلالاً نوعيًّا ، كما يقول بعض ساسة الانكليز ، أو انها تابعة تبعية كاملة لحكومة جلالة السلطان كما يقول بعض علماء الحقوق من الفرنساويين . بل نريد من هذا المقال أن نصف حال الحكومة وحال الأمة من الوجهة السياسية ، حتى إذا وضح مركز كليهما بالنسبة للأخرى سهل تحديد حقوقهما وواجباتهما كلتيهما نحو الأخرى . كان لمصر حكومة يعرف الناس جميعاً انها كانت مستأثرة بالسلطة دون الأمة . وما كان لهذه قِبَل تلك إلاّ الطاعة العمياء . ولم يكن مجلس النواب المصري في عهد المغفور له الخديو الأسبق [٢] ليغير من حالة استئثار الأمير بالسلطة ، ولا من حالة الأمة من الاستكانة والضعف ، بل كان أعضاؤه كأنهم موظفون في الحكومة . وكلنا يعلم سبب إنشاء المجلس المذكور وسبب إلغائه — جاء بعد ذلك دخول أوربا في شئون المالية المصرية وشمل نفوذ التأثير في أمور أخرى أيضاً — وبقيت الأمة المصرية بعيدة عن أن يكون لها رأي حقيقي في إدارة البلاد أو شيء من الحياة السياسية إلى عهد المغفور له الخديو السابق [٣] فظهر الحزب الوطني بايعاز في بادىء الأمر . ثم غلا في مقاصده وطاش سهمه عن القصد ، حتى ان أحد زعمائه قال للمرحوم سلطان باشا يوم الدار [٤] « إن الحزب الحر في إنكلترا عاضد لنا » فأجابه الباشا : « إنكم بما تفعلون تعاونون مصر بأيديكم للانكليز » فقال زعيم آخر : « لا نافة لي فيها ولا جمل » فأجابه المرحوم أحمد عبد الغفار بك : « إذن فاتركوا مصر لأصحاب النياق والجمال » . ولا يزال بين ظهرانينا من شهدوا ذلك في بيت سلطان باشا يوم دخله الثائرون [٥] ، وهم يروونه الى الآن . وبالجملة فلم يقوَ مجلس النواب وقتئذٍ على إخماد الفتنة ولا كبح جماح الثائرين على الخديو ، بل وافقهم منهم كثيرون ، رغبةً في منافع ،

(١) نشر بالعدد ١٣ من الجريدة في ٢٣ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان « حالتنا السياسية »

(٢) المغفور له اسماعيل باشا (٣) توفيق باشا (٤) يوم الدار (٥) دخول الثوار بيت سلطان باشا

أو رهبة مما يجره الخلاف . وما ثار الثائرون لمصلحة البلاد ، ولكنهم ثاروا ليدفعوا عن أنفسهم البلاء ، وكان ما كان من الاحتلال الانكليزي الذي هو باقٍ الى الآن . من ذلك الحين وجد في البلد سلطتان : إحداهما السلطة الشرعية القديمة ، والأخرى السلطة الفعلية الجديدة اتفقنا بادىء الأمر ، ثم اختلفنا اختلافاً ظهرت آثاره ، ثم زالت أو خفيت . ولا تزال تخفى وتظهر بمناسبات الحوادث ، ذلك قول الحق الصراح عن حكاية الواقع وهو أن الأمة المصرية كانت ولا تزال بين هاتين السلطتين لاحول لها ولا قوة ، تدفع بها الحوادث مرة ذات اليمين وأخرى ذات الشمال ، فهي ضائعة بين السلطتين . ولم تنل بفضل إحداهما نظاماً سياسياً حقيقياً يجعل لها حياة أمية مستقلة عن تأثير السلطة . كانت مصر ولا تزال مستقلة استقلالاً إدارياً ، أعني أن أمراءها لهم الاستقلال الاداري في داخل البلاد عن سلطة الباب العالي . ولكن هذا الاستقلال خاص بأشخاص الامراء . فماذا كان للأمة معهم من الحق ؟ لا شيء ! بل رغبة الأمير هي الكل في الكل . وحدثت السلطة الفعلية للاصلاح ولتهيىء الأمة لأن تحكم نفسها بنفسها ، وما عملت من هذا التهيىء شيئاً ولا وجد للأمة معها نظام يدل على حياة سياسية أو مهيىء لتلك الحياة السياسية — فإن قلت ألا ترى مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية — قلنا : ما أشبه هذه المجالس بمجلس النواب في عهد الخديو الأسبق [1] لولا الحرية الشخصية للفرد — فان هذه المجالس مضى على وجودها نحو ربع قرن ولم تعمل عملاً ما للبلاد ، ولا رأينا أية نتيجة من وجودها تدلنا على أن الحكومة تعتبر للأمة معها شركة في العمل أو حياة سياسية . على أن الذي نأمله أنه كما اهتمت الحكومة بالمالية ، والحرية الشخصية ، تهتم أيضاً بالحياة السياسية ، حتى يتحقق بذلك عزم تأهيل الأمة لحكم نفسها بنفسها . هذه المجالس الحاضرة كانت من يوم أن وجدت ولا تزال عديمة الفائدة من كل ناحية ، فلا الحكومة فكرت في توسيع اختصاصها بالتدريج ولا ملت تلك المجالس من البقاء غير المفيد ، حتى أن أعضاء مجالس المديريات لم ينفذوا كل ما أعطي لهم من الاختصاص بنص القانون ، بل قصر اجتماعهم على نظر أعداد المكلفيات اللازمة لتطهير الترع والموافقة عليها . وكذلك الموافقة على إنشاء سكة زراعية ، إلا ما سمعناه مرة عن مجلس المديرية في المنوفية ، فانه قرر قراراً من نوع الضرائب ولم ينفذ ذلك القرار — فأما مجلس الشورى [2] فإنه كان أحياناً يعرض على الحكومة طلبات واقتراحات وقد

(١) المغفور له اسماعيل باشا (٢) مجلس الشورى والجمعية العمومية مجلسان من اختراعات الانجليز كان لها نوع من حرية الانتخاب ، وجزء من أعضائهما معين في الجمعية العمومية ورأيهما استشاري صرف . وفيهما شبه بمجلس النواب ومجلس الشيوخ الآن .

تعب من العمل فأعرض عن كل شيء . فلا تقل لي شيئاً عن هذه المجالس فإني أكره ذلك بأنها ليست أشد تأثيراً من مجلس النواب في عهد اسماعيل باشا عرفنا مبلغ حقوق الأمة لا بالنظر إلى الطبيعة ولا بالنظر إلى القانون ولكن تلك حقوقها الظاهرة أنها لم يكن لها في الماضي وليس لها في الحال ، شركة حقيقية مع الحكومة . على أن لكل أمة حقاً طبيعياً في أن تشترك حكومتها في إدارة أعمالها إلا أن يكون شكل الحكومة استبدادياً صرفاً — وهذا النوع من الحكومات تأتي به القوة وتذهب به القوة . وعندنا أن كل حق بني على القوة ، لا يسمى حقاً مطلقاً . إذ القوة تنافي الحق ، بل تناقضه وتهدمه ، فلا يصح أن يكون الهادم للشيء موجداً له — وعلى ذلك فإنا نعني بالحكومة ، الحكومة التي تتبرأ من هذا الشكل وتميل بقولها وفعلها إلى أن تكون مقيدة بالدستور ، وأن لم تكنها بالفعل . حقوق الأمة السياسية هي اشتراكها مع الحكومة في العمل العام . وهذا الاشتراك في مثل أمتنا وحكومتنا ، يكفي لتحققه أن يحصل منه شيء تدريجي ، بمعنى أن يكون لمجالس المديريات حكم مع المدير في مديريته في مسائل معينة ، لا مجرد رأي عديم القيمة . وأن تكون مدة انعقادها تسع أن يتداول الأعضاء فيما بينهم في كل أمر فيه بارقة مصلحة عامة — وأن يجعل لمجلس شورى القوانين اختصاص بأن يكون رأيه قطعياً في كثير من المسائل . ولا بأس من أن يكون رأيه في بعض الأمور على سبيل الاستشارة ، بشرط أن الحكومة كلما رفضت طلباً من طلباته تبين له الأسباب وتسمح له بالمناقشة فيها . فإن لم تقنع بمناقشته فلها الأمر النهائي بعد ذلك — كذلك الأمر في الجمعية العمومية . بهذا يتحقق معنى المشاركة ما دامت الحكومة عازمة أن تؤهل الأمة لتحكم نفسها بنفسها — لأن التأهيل للحكم لا يمكن إلا إذا أخذ بأسبابه ، وأسباب التأهيل هي جزء منه — فأما كون الحكومة تظن أنها تترك الأمة هكذا بعيدة عن كل سلطة وتظن أنها يأتي عليها يوم تكون فيه كفؤاً تماماً لأن تحكم نفسها بنفسها ، من غير عسف ولا تخبط ، فهذا مستحيل الوقوع ، بل متى تأنس الحكومة من الأمة هذه الكفاءة إلا بالعمل ؟ ومتى يرى كبراء الأمة أن لهم مكانة في نظر الحكومة فيخلصوا لها ويحبوها ، إلا إذا أرتهم بوارق الآمال في أنها كما سعت للخير المالي والحرية الشخصية تسعى أيضاً إلى الخير السياسي . الأمة المصرية أمة تحب السلام والطمأنينة وتؤثر

كما تحب الإخلاص لحكومتها . وهي تحترم السلطة الشرعية ولا تنكر السلطة الفعلية [١] . فنظن أنه قد حان الوقت لأن تسمح لها السلطتان جميعاً بأن يكون لها حياة مستقلة بالذات ، لكيلا تبقى ضائعة المركز بين السلطتين ، ولتفكر حقيقة فيما ينفعها من حيث هي أمة مستعدة لأن تؤهل لحكم نفسها بنفسها، ولتقوم بواجبات الأمم من السعي في تحسين أحوالها الزراعية والصناعية والتجارية . فإن القيام بهذا يتوقف غالباً على اعتبار الأمة في نظر نفسها ، وليزول الجفاء بينها وبين الحكومة ، وتتعاونا حقيقةً على القيام بالمصلحة العامة .

.....

(١) المقصود بالسلطة الشرعية سلطة الخديوية ، والسلطة الفعلية هي سلطة الاحتلال الانجليزي ممثلة في عميدها ، وكان في ذلك الوقت الحاكم بأمره في البلاد . وأول عملاء انجلترا بمصر لورد كرومر . وكان مستبداً ضيق الصدر بالاصلاح غير محيط بتاريخ الامم العربية فسقط في أخطاء قلبت آية الاستعمار عاملا على تنبيه شعور الامة . وكتابه عن مصر مثل حي على جهله الفاضح بحقيقة مصر والمصريين . وظل عميداً قرابة خمس وعشرين سنة أنزل في خلالها بمصر من الفوادح السياسية ما حفزها الى التطلع الى الاستقلال التام . وعندي أن أعظم ما وقع فيه من الاخطاء سعيه الى جعل الجنسية المصرية جنسية دولية . ولو انه أحاط بعض الشيء بتاريخ هذا الشعب القديم لعلم في أول ما يعلم أن هذا أعظم جرح أصاب العزة القومية . وترى ذلك مشاراً اليه مرات في صفحات هذا الكتاب . انظر خاصة بحث المؤلف في الرد على لورد كرومر في محاولته تشكيل مجلس تشريع دولي يشرع لمصر ، فان ذلك ما كان غير تمهيد أريد به جعل الجنسية المصرية دولية . على أننا اذا نظرنا الى هذا الماضي القريب وحالنا الآن لبان لنا جلياً أن حركة الوطنية المصرية انتصرت انتصاراً فذاً على جميع قوى التأخر التي أحاطت بها قرناً بأكمله من الزمان .

— ٢ —

قلنا إن الأمة المصرية يجب ان تتخذ لها مركزاً ثابتاً وسطاً بين السلطتين [١]، وأن لا يدني بها حب العبودية أو يرمي حب المنفعة إلى أن تنسى شخصيتها وتلقي بنفسها طائعة غير مكرهة تحت أقدام أحد الطرفين [٢]، مع المحافظة دائماً على احترام السلطة والقانون. هذا قول حق. ولكن هل يرضاه سادتنا مرشدو الأمة الذين نجد صحفهم محشوة بكلمات الاخلاص والوطنية، والوطنية الحقة والاستقلال، والحزب الوطني الحر والجلاء. ومجلس نواب فرنسا حقبة ... ومجلس نواب الانكليز حقبة أخرى [٣] ؟. لا أتعرض لسبب وجود كل صحيفة من هذه الصحف التي نعنيها والتي منها من يروّج مصالح الاحتلال، ومنها من ينفّذ الارادات المستترة للعصبة السنية — ولكننا نذكر القارىء طرفاً من آثارها في الأمة وفي الحكومة ونزن لها طرفاً من منافعها الصغيرة بما يقابله من مضارها الكبيرة، حتى ينتبه الذين لا يزالون على غير بيّنة من الأمر.

وقفت الأمة فترة من الزمان موقف الحائر الدهش عطشى لمعرفة الصالح لها إن دوّختها الأيام وعاسرتها الليالي، ترسف دائماً في أغلال الجور، فظهر لها المرشدون ايرووا غلتها بفيضان أفكارهم، ويشفوا علتها بحكمتهم، فتوجهت إليهم بكليتها توجّه البريء السليم النية، واعتمدت عليهم في تقدّمها اعتماد الأعمى على عكازه، فما راعُوا فيها ذمة، ولا أخلصوا لها نصحاً — يقبل أحدهم عليها فيفت في عضدها، بأن يزين لها القعود عن أن تطالب بحقوقها. فتارة يجرح شعورها غير هيّاب برميها جميعاً أحياناً بعدم الكفاءة، والأخرى بالانحطاط في الأخلاق، يزين لها ما يقع من غلطات الاحتلال، ويكسو بحكمته الزلل بكساء من السّداد —

(١) نشر في العدد ١٤ من الجريدة المؤرخ ١٤ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان « الحق الصراح »

(٢) المقصود بالطرفين هنا طرف السلطة الشرعية (الخديو) وطرف السلطة الفعلية (الاحتلال)

(٣) هنا اشارة الى خصومة السياسيين وكان في مصر ثلاثة أحزاب: حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية يمثله الشيخ علي يوسف وجريدته المؤيد وهو حزب السراي: والحزب الوطني وكان يلجأ الى فرنسا يستعديها على انجلترا مستغلا خلافهما على تقسيم مناطق النفوذ الاستعماري في الشرق مع الميل بالتمسك بعلاقتنا بالاتراك. وحزب الامة القائل بالاستقلال التام عن الجميع وخطته التدرج والتطور لا الطفرة واتخذ الانجليز من بعض ضعاف الوطنية والمتحزبين بطانة يناوئون بها هذه الاحزاب.

كل ذلك ليرضى عنه عميد الاحتلال ، ويجعل له علينا سلطاناً مبيناً . ثم جاء بعده الآخرين يزفون لها البشرى بتحديد موعد الجلاء اعتماداً على جناب المسيو دولنكيل[١] الذي جاءنا جيئة مباركة ، أقام فيها مدة قصيرة أصاب فيها ما أصاب من حفاوة واجلال ، ونعم وفادة ووداع على صفاء الى الملتقى . . . فما لقينا بعد وما لقينا منه إلاّ كلمة مجاملة ردّاً للزيارة وما الذي يدريكم ان المستر روبرتسون[٢] يكون أشبه النواب بالمسيو دولنكل ؟ . أخذ هؤلاء المرشدون يختلفون مع الأول في المقدّمات ويتحدون معه في النتيجة ، يختلفون معه في أنه يدعو الى الاحتلال، وهم يدعون الى الرجوع الى ما قبل الاحتلال والنتيجة واحدة : هي انصراف الأمة بالطريقتين عن التفكير في تكوين ذاتها ، يختلفون في تقدير الأشخاص من كبار الموظفين . فمن اتصل منهم بعابدين كان عدوّاً لأول المرشدين ، عدوّاً للعقل والحكمة والحرية محبّاً للعبودية . ومن اتصل بقصر الدبارة[٣] كان عند الآخرين مارقاً من الوطنية ، خائناً لبلاده — فهل يقول لنا الأول ما ذنب قضاة الاستئناف أن يرموا بعدم الأخلاق إلاّ ما اقتضاه من القول ترشيح المستر بوند[٤] رئيساً للمحكمة ؟ . وهل يقول لنا الآخرون ما ذنب فقيد الحكمة والبلاد المرحوم الشيخ محمد عبده إذ يطعن عليه في اخلاصه ووطنيته إلاّ حبه منفعة الأمة وتحريه طرق الاصلاح وإتيانها من أبوابها، واعتقاده أن خدمة البلاد شيء والعبودية للمالك أمر آخر . وأن الوطنية تقضي بحب الأمة وتكوين زعماء لها ينقبون عن مواطن المصلحة فيطرقونها — بل ما ذنب سعادة سعد باشا زغلول إلاّ مشروع مدرسة القضاء الشرعي[٥] وما كان فيه المشروع من الترديد بين الإمضاء والإقصاء . . . حتى نزعوا عنه رداء الوطنية الذي يُلبسونه لمن يحبون ، وينزعونه عمن يكرهون[٦] . كل ذلك لارضاء المقامات التي يتصلون بها . ومع ذلك الاختلاف في المقدمات نرى المرشدين المتعادين قد اتفقوا في النتيجة . وما هيه ؟ . هي أنهم بما غمروا وما لمزوا وما حطّوا به من كرامة، أفلحوا أو كادوا يجرّدون الأمة من زعماء ترتكن إليهم . . . اختلفوا في الحملة على الحكومة

---

(١) سياسي فرنسي زار مصر فاحتفى به الحزب الوطني تنفيذاً لسياسة استعداء فرنسا على انجلترا ، وكان لمناورات فرنسا في مصر وغيرها أثر في اتفاق عقد بين فرنسا وانجلترا سنة ١٩٠٤ استقلت فيه فرنسا بشئون المغرب واستقلت فيه انجلترا بشئون مصر .

(٢) عضو مجلس العموم البريطاني ومن الاحرار ظن فيه خير لمصر ، فخاب الظن (٣) مقر العميد البريطاني وهو مقر السفارة الانجليزية الآن .

(٤) قاض انجليزي رشح رئيساً لمحكمة الاستئناف الاهلية وكان لترشيحه ضجة سياسية عظيمة شغلت صحفنا السياسية في ذلك الوقت زمناً ما .

(٥) مدرسة أسست لتخريج القضاة الشرعيين والموظفين القضائيين في المحاكم الشرعية والمحامين الذين يقبلون أمامها ، وقد ألغيت الآن ، وكان مقرها مكان كلية اللغة العربية التابعة للازهر الشريف .

(٦) ما أشبه الليلة بالبارحة

أي على الوزراء . فالفريق الأول يجعل الحبة من حسنات الحكومة قبة . ويقلب سيئاتها حسنات . والفريق الثاني يجتهد في الحط من مقامها والتشهير بها في غير موضع التشهير . واتفقوا جميعاً في النتيجة وهي تصغير مركز الحكومة في أعين الناس ، حتى لقد كاد طرفا الحكومة والأمة يعمل كل منهما على شاكلته . وكادت تقل ثقة الأمة بحكومتها ، بل كاد وزراؤنا يسأمون خدمتها الحقيقية . ولا أدري إن كانوا سئموها بالفعل ؟ إلا إن تظهر الأمة معاونتها لهم واعتدادها بهم فيأتون بالمقابل وهو الإخلاص في خدمتها . اختلفوا في تقدير أشخاص الأمة أيضاً . فالذين لا يزورون قصر الدبارة من أولي المقامات في الأمة ، لا نصيب لهم بالضرورة من اطراء الفريق الأول . والذين يزورونه يعتبرون في نظر المرشدين الآخرين أنهم باعوا وطنهم وتسللوا من قوميتهم ورُمُوا بأقبح ما يرمى به الرجل الرقيع . وليس يدري أحد لهذا معنىً أيضاً ، لأن حضرات المرشدين يطلبون على صفحات جرائدهم من جناب اللورد كرومر أن يهبهم مجلساً نيابيًّا ، يشكون إليه تأثر الامة من الحكم والتنفيذ في حادثة دنشواي[1] . . .

يطلبون اليه . . . ويطلبون اليه . . . أليس هذا اعترافاً منهم بالواقع من سلطته الفعلية في مصر

---

(١) كان فريق من الامة يرمي كل من اتصل بالانجليز بالمروق من الوطنية ثم يلجأ اليهم في طلب الدستور ويحتجون لديهم على القسوة التي ظهر بها الانجليز في حادثة دنشواي . وحادثة دنشواي من الحوادث التي زعزعت مركز لورد كرومر في مصر ، بل انها أحرجته حتى ذهب ما كان يدعيه من العطف على ذوي الجلابيب الزرق هباء وطاحت به هذه الحادثة أباديد . وملخص الحادث أن كتيبة من الجيش البريطاني كانت في مظاهرة حربية أراد بها كرومر أن يظهر للمصريين قوة انجلترا الحربية فأخذت تخترق الدلتا . وخرج من معسكرها بجوار طنطا سبعة ضباط ليصطادوا الحمام الداجن حتى اذا كانوا في قرية دنشواي عارضهم الاهالي مدافعين عن مالهم لان الحمام مملوك لهم وليس برياً ولا صيداً مباحاً ، فأطلق أحد الضباط طلقاً أردى امرأة وجرح آخرين فتألب عليهم الفلاحون فقاوموا وهربوا فوجد أحدهم ميتاً على أربعة أميال من القرية . وبلغ حنق كرومر مبلغه فأراد أن يقتل جملة من أهل القرية بالرصاص من غير محاكمة ، ولكن لم تواته الظروف على ارتكاب هذا الجرم ، فتكونت محكمة مخصوصة حاكمت المتهمين من أهل القرية محاكمة صورية فأصدرت حكمها باعدام أربعة وعلى أربعة بالسجن المؤبد وعلى ثلاثة بخمس عشرة سنة وعلى ستة بسبع سنوات وعلى ثلاثة بسنة وخمسين جلدة وعلى خمسة بخمسين جلدة وأخلي سبيل واحد وثلاثين . وقد وقع التنفيذ في جرن القرية نفسها وعلى مرأى من أهل المحكوم عليهم ، فكان هذا التنكيل في الواقع تنكيلا لا بالمصريين ولكن بالسياسة الانجليزية في مصر . لان هذه الحادثة كانت نقطة تحول ظاهر في الوطنية المصرية .

رحم الله شهداء دنشواي . انظر مذكرات بلنت ص ١٥٢ — ١٥٣ جزء ثان — حوادث سنة ١٩٠٦ .

أو ليس صاحب السلطة يؤمّه كل أصحاب الحاجات الخاصة والعامة ؟ وما الذي يدريهم ان من يزور قصر الدبارة يطلب ما يطلبون أو مثل ما يطلبون ؟ قالوا بل الطلب حلال بالكتابة حرام بالمشافهة ، حلال لنا حرام على غيرنا ... الوزراء يذهبون إلى هناك ، فهم غير صالحين، الأعيان يذهبون إلى هناك فهم غير وطنيين ... ولم يبق من الوطنيين إلاّ من لا يخرجون من بيوتهم أو من يتصدّرون للارشاد ، نظن أن هذا القدر لا يكفي الوطن من بنيه إذا حكم على الجميع بمعاداته دون التّزر اليسير . أما والله إني لأترك هذه القضية لفطنة المرشدين . يقضون فيها بالعدل وأنعم بالقضاة العادلين ... اختلفوا في طرق هذا التقدير واتفقوا في النتيجة ، وهي تجريد الأمة من كبرائها وذوي عائلاتها . على أنهم أعلم منا بما يقول كبراء علماء الاجتماع ، ان الأمة إنما تكوّن من العائلات وليس للفرد في تكوينها الاجتماعي نصيب . اختلف طرفا المرشدين في وجهة رميهم بعضهم بعضاً . فالفريق الأول يرمي الثاني بعدم الحكمة وسوء القصد . والفريق الثاني يرمي الأول بالدخلاء أو بعدم الوطنية ولكنهم مع ذلك اتفقوا في النتيجة . وهي : أنهم حطوا من كرامة رجال الصحافة الذين نصّبهم أنهم يتخالفون في المبادىء أو في وجهة الحكومة أو في طريق الارشاد ، وربما احتاج الأمر الى التعريض البعيد دون صريح اللفظ من الانتقاص . وكان من هذه النتيجة التأثير في أخلاق الناس . وخلطهم بين حرية القول وبين الشتم بما يشكو منه الآن أغلب عقلاء الأمة . اتصل كل فريق بسلطة ، فزيّن لها ما زين من المذهب ، معرضاً عن كل ما يراد من جهتها [1] من غير السداد . فاذا قال الفريق الأول يوم أقيل فضيلة الأستاذ الشيخ حسونة النواوي من منصبه . وما الذي صنعه ذلك الشيخ الجليل أكثر من قول ما يعتقده الحق حتى أقيل . وما الذي قاله الفريق الثاني حين أقيل من منصبه سعادة حسن باشا عاصم ، وكلنا يحس بلزوم الحرص عليه في مثل منصبه . وما الذي كان جناه أكثر من أنه رأى الحق ظاهراً فدافع عنه ؟ على من تلقى تبعة تهمتنا بغير حق بالتعصب الديني الذي لا نزال نتبرأ منها إلى الآن ؟ بل على من تلقى تبعة التأثير في حادثة العقبة [2] من غير

(١) أي من جهة السلطة (٢) حادثة العقبة أو حادثة طابه . أراد سلطان تركيا أن يمد فرعاً لسكة حديد الحجاز من معان الى العقبة . وكان للورد كرومر جاسوس يرود أنحاء سينا تحت حمايته يدعى « براملي » Bramley ، التقى بكتيبة تركية بجوار طابة فوقع بينه وبينها نزاع قابله كرومر الى نزاع سياسي على ملكية سينا وأيده سير ادورد جراي وزير الخارجية وأرسل بلاغاً نهائياً لتركيا . غير ان العالم الاسلامي كان في هياج لمركز الخلافة في هذا النزاع السياسي . ووقعت هذه الحادثة في سنة ١٩٠٦ وانتهت بضم سينا الى مصر انظر مذكرات بلنت جزء ٢ وبخاصة مذكرته لجراي ص ٤٥٧ — ٤٦٠ في ٩ من مايو سنة ١٩٠٧ .

موجب وهي التي جرت ما جرّت خلفها ؟ لا أنكر على تلك الصحف فضلها علينا في ترقية لغتنا . فانها كانت أكبر مساعد على ذلك . لا أنكر عليها خدمتها لنشر الحرية الشخصية بين الناس . ولكنا لا نظن أن أحداً يعترف لها بخدمة الأفكار إلاّ خدمة معكوسة كما ذكرنا. أقرب شاهد على ذلك ما نحن فيه الآن من الشغب والتحمس الذي لا نتيجة ولا أصل له. ألا يكون سببه أن بين محوّ الجناب العالي وبين جناب اللورد كرومر خلافاً جديداً شخصيّاً أو غير شخصي[1] ؟ إن صحّ ذلك فما للكتّاب وخدمة الرؤساء ؟ بل ما حاجة اللورد مع قوته ومنعة دولته بخدمة كاتب خلق قلمه ليعلّم الناس حقوقهم ويصرفهم عن غير المفيد إلى المفيد ، لا لينتصر لذي الرياسة والقوة ؟ بل ما حاجة الجناب العالي أيد الله ملكه ، وهو صاحب السلطة الشرعية ، الوارث لعرش الخديوية المصرية ، بقلم الكاتب ؟ أناشدكم الله ما حاجة كاتب القرن العشرين في أن يكون لقلمه سيد لا يخط إلاّ ما يرضيه ، وهو يسوّد الطروس منادياً بالحرية الشخصية ، مدلّلاً على وجوب استعمال الحرية العقلية والشجاعة الأدبية ؟ — الأمة المفصومة العرى أحوج أيها الكتّاب إلى أقلامكم من خدمة السلطات. فما عزّ كاتب اتكل على غير الله . ولا أثمرت نصيحة أريد بها الظهور الشخصي أو خدمة غير الحق . فلكل عمل من نية عامله نصيب . وإنما الأعمال بالنيات، ولكل امرىء ما نوى.

(١) كانت السياسة بين كرومر وسمو الخديو المرحوم عباس الثاني سياسة خلاف الى أن غادر كرومر مصر وجاء بعده سير إلدن غورست فحلت سياسة الوفاق بينهما محل سياسة الخلاف ، ولكن على حساب الامة.

— ٣ —

بدأت جريدة « البروجريه » هذه الأيام تحمل على الكلية وكبار القائمين بها وتمثل هذا العمل كأنه عمل ثوروي. وقد كتب الفاضل قاسم بك أمين جواباً للبروجريه قال فيه: « لم أجد انتقاداً غير عادل أتى على غير انتظار كانتقادكم ، وأود أن أعرف كيف يحدث عملٌ مثل عمل الجامعة هياجاً في البلاد . وما الذي جعلكم تفكرون أن الكلية لها صبغة مصرية محضة فقد جاء في بروجرامها الذي نشرته الجرائد الأوربية كالجرائد العربية ، أن الكلية ستفتح أبوابها لجميع سكان القطر المصري بلا تميز بين الأجناس والديانات وهي علمية محضة وليس لها أقل صفة دينية ولا أقل علاقة سياسية .

وأعضاء لجنة الكلية والذين اكتتبوا هم من جميع الجنسيات والديانات ، وأن كل رجل حسن النية والقصد ليبتهج بما يراه من الاتحاد الذي ظهر لأول مرة في القطر المصري بين جميع سكانه . فما الذي يلزم لنا من الأدلة أكثر من ذلك على حسن القصد ، وهل من الضرورة أن يلصق التعصب وتحيق السخرية بعمل لمجرد كونه قائماً بيد المسلمين . وإني لا أطلب أن تصدّقوا ذلك كله بناء على كلامي ، ولكن أجروا تحقيقاً كما كان يجب قبل انتقادنا . وحينئذٍ يتبين لكم انه عمل يستحق الانعطاف . وأني أعتقد أن الناقل اليك قد خدعك وآمل أن تفعل شيئاً يعوّض علينا ما يخسره عملنا بمقالتك ، وذلك بأن تحض قراءك على الاقبال عليها » . هذا ما قاله قاسم بك فما كان جواب البروجريه إلاّ شتماً وتنديداً بالعمل وحملاً عليه

وقد عجبنا نحن لهذه المسألة كل العجب ، فانه لا يوجد واحد عرف حقيقة الجامعة يرتاب بها بنوع من الريب .

ولكن جواب البروجريه يشير من طرف خفي الى سر هذه الحملة ، فنحن نذكر هنا ملخصه ونبدّىء بالبرهان حضرة قاسم بك . فان كان ظننا بإدراك سر الحملة قد أصاب فجوابنا رد كل ظن سيىء يحوم حول الكلية ، وإن لم يصب ظننا وكان هناك أسرار ، فإنما جوابنا أن نقول ما للسياسة والعلم ؟

(١) نشر في العدد ١٥ من الجريدة في ٢٥ من شهر مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان « ما للسياسة والعلم »

ان البروجريه بعد ما ذكر في جوابه أن قاسم بك أمين ممن يحبون الخير لوطنهم قال : ولكن أمثال هؤلاء قد تحملهم شدة الوثوق بالأماني أن يطيروا على أجنحة الوهم ويكونوا على مقربة من المجانين (!!! إنه لأدب بليغ) وإن أسلم المجانين عاقبة يكونون خطراً على الناس عند ما تديرهم بعض الأيدي !

إن البروجريه تشير بهذا الكلام الى أن قاسم بك (ذلك الطائر على أجنحة الوهم في نظرها) هو في حد ذاته سليم العاقبة ، ولكن تحركه في مشروع الجامعة بعض الأيدي فيخشى أن يكون خطره على الناس عظيماً (!) ما هي تلك الأيدي التي توهمتها البروجريه وتشير إليها ؟ قد يحار الانسان في معرفة هذا الضمير المستتر ، ولكن من مراجعة ما يلتصق بتاريخ المشروع يتضح المقصود . وكذلك يظهر خطأ البروجريه فنحن ننقل خلاصة تظهر هذا المقصود مع خلاصة تظهر الخطأ فيه .

نقول أولاً لما كان مصطفى باشا كامل في أوربا في الصيف الماضي نقل هافاس انه أرسل الى صديقه محمد بك فريد كتاباً يوصيه فيه بإنشاء الكلية ، بحيث يكون مسروراً عند ما يجيء فيضع فيها الحجر الأول . وصادف عقب ذلك أن مصطفى بك كامل الغمراوي أذاع في الجرائد دعوةً للاكتتاب لأجل هذا المشروع والاجتماع من أجله ، فلعلَّ البروجريه يظن ان هذه الهمة الجديدة هي أثر دعوة صاحب جريدة اللواء ولعله يظن أن هذا المشروع من جملة المظاهرات الوطنية التي يقصد بها الاغاظة ، ولعلَّ هذه الظنون هي التي حملته أن يحمل على قاسم بك أمين وهو من نخبة رجال الحكمة والفضل ، وأبعد الناس عن المظاهرات ، ولا يشتغل الاَّ بالجد ، مع أن دخول سعد باشا زغلول وقاسم بك في المشروع يظهر لنا أنه كان لابعاده عن السياسة بالمرة . وهذه هي الحكمة في أنهم ذكروا بُعد الكلية عن السياسة في المنشور الأول ، فلم يقبلوا فيه أحداً من أشخاص السياسة . غير أن الظاهر من الحكومة انها لم تقتنع ببعد المشروع عن السياسة فلذا لم تشجع عليه كما ينبغي ، بل قال كثير من رجالها انه لم يحن وقته . وسعد باشا زغلول خاف من عدم تشجيع الحكومة أن يفهم انها تثبط . فقال ان الحكومة لا تتعرض للمشروع . والبروجريه بما انها تريد أن تحسن عمل الحكومة كيف كان ، ألبست قاسم بك لباساً جديداً فصلته له على ما قام في مخيلة الكاتب من الصبغة التي لا حقيقة لها في العمل ، بزعم انها صبغة لا ترضى عنها الحكومة . وهذا يؤيد ما ذكرنا في « الجريدة » من « أن الارشاد مضرٌّ إذا شابه التعيير » .

ونقول ثانياً إن الكلية هي أمنية البلاد على الاطلاق والمقصود منها ارتقاء عقول الأمة . وإذا ارتقت العقول يرجى منها السلام أكثر مما يخشى منها الخصام ، كما نظن

البروجريه . ولما كانت أمنية البلاد على الاطلاق ، كانت الجرائد كلها على الاطلاق داعية إليها فالمؤيد والمقطم والاهرام كتبت كثيراً في الدعوة إليها ، كما كان قد كتب اللواء قبل ذلك بعهد بعيد . غير أننا نرجو الآن من اللواء كما رجاه المؤيد أن يترك مشروع الكلية في مؤتمر التربية ، لأن التعرض إليها في هذا المشروع الثاني مع الظروف التي هي فيها ، واغضاء الحكومة عين المساعدة عنها ، قد يوسع المجال لمخيلات غير العالمين بالحقائق .

وغير الجرائد دعا اليها العقلاء أيضاً . وكان الأستاذ الحكيم المرحوم الشيخ محمد عبده من أكبر دعاتها كما هو معلوم لكل أحد . ولولا أن المنية عجلت بمفاجأة القطر به لكانت الكلية الآن مشيدة بهمته .

وأما ما قالته البروجريه من أن الكلية غير لازمة للبلاد لوجود مدرسة الطب ومدرسة الحقوق ومدرسة الهندسة وهي فروع من الكلية ، وأنه لم يبقَ إلاّ الفلسفة ، وان البلاد لا حاجة لها بالفلسفة لضررها بالدين ، فذلك كلام لم نكن ننتظر أن نسمع مثله من جريدة أوربية ولسنا بعارفين سره . أما الفلسفة فانها بحد ذاتها لا تضر ديناً ما ، وانما تضر الديانات الفلسفة الناقصة وهذا الضرر موجود الآن ، لوجود الفلسفة الناقصة . فنحن نرجو من الكلية أن تضيء لنا بنور فلسفة حكيمة ننتفع بها في ديننا ودنيانا ، خلافاً لما تشاءم به لنا البروجريه . وبعد فان كنا أصبنا بالظن وكانت نية البروجريه سليمة ، ففيما قدمنا كفاية ، وإلاّ فاننا نقول الآن « ما للسياسة والعلم » ؟ .

— ٤ —

أيحكم أحدكم باستمرار الشركة بين شريكين استحكم بينهما سوء الظن ، أم يقول بأن عدم الثقة المتبادل صائر لامحالة إلى ما لاتحمد عقباه ؟[1] وما الأمة وحكومتها مهما كان شكلها إلاّ شريكان أساس عملهما الثقة المتبادلة وموضوعه المال والطاعة للقانون من جانب الأمة وحسن إدارة الأعمال من جانب الحكومة ، وثمرته سعادة الأمة . نَشْعُر كما يشعر الناس أجمعون بأن الجفاء والتحرز اللذين كانا دائمي الوجود بين الأمة المصرية وبين الحكومات التي وليت أمرها تباعاً في القرنين الماضيين ، كانا قد تقلص ظلهما أو كاد في ربع القرن الماضي بسبب اقتراب الطرفين وتفاهمهما بفضل بعض الوزراء السابقين الذين كان يكثر تردد رجال الأمة عليهم فيفاوضونهم في كثير من المصالح العامة . بل كان هؤلاء إذا أحسّوا بأن الحكومة تشرع أمراً غير نافع خافوا عليها من الزلل فسارعوا إلى عابدين أو الى سراي رئيس الحكومة يتظلمون أو يكاشفون بما بدا لهم من الملاحظات ، وكان يتقبل منهم سموّ الأمير أو وزراؤه بقبول حسن ما شاءوا أن يقولوه لمصلحة البلاد .

أمّا الآن فإن الوزراء قد احتجبوا عن الناس وانصرف هؤلاء عن الاهتمام بالشئون العمومية . اكتفى الوزراء بقسطهم من النفوذ القليل . ورضوا بما ترميهم به الصحف من عدم الاشتغال بشيء في نظاراتهم ، ويظهر أنهم تركوا كل مسؤولية على المستشارين .

من الصعب جدًّا على المستشارين مهما طالت اقامتهم في مصر ، ومهما عرفوا لغة البلاد وعاداتها وأخلاقها ، أن يحلوا محل الوزراء المصريين بأن يكونوا صلة حقيقية بين الجناب العالي وعميد الاحتلال وبين الأمة . فإن الوزراء المصريين بما يكون لهم في الأمة من المعاملة والنسب والمصاهرة ومعرفة الناس في أدوار حياتهم الأولى ، أسهل على رجال الأمة مزاراً وأقرب اليهم مخالطة ، وأبعد عن تهيب الناس مقابلتهم ليكاشفوهم بأفكارهم من المستشارين

(١) نشر بالعدد ١٩ من الجريدة المؤرخ في ٣٠ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان « ماذا يجب »

الانكليز. تحجب الوزراء مهما كان سببه فإنه على كل حال قد حلّ عرى تلك الوصلة بين الحاكم والمحكوم وأفضى الى الجفاء . أخذت الحكومة تعمل في ادارتها على ما ترى من غير أن تجعل للناس شيئاً مهما في الأمر ، ولو على طريق الاستشارة إلاّ في النزر اليسير وما يوجب القانون أخذ رأي مجلس الشورى فيه استيفاءً لشكل النظام . جهلت الأمة بفقدان الصلة المذكورة أسباب تصرفات الحكومة . ولا شك في أن هذا النوع من الجهل يولد عادةً شيئاً من سوء الظن . وليس رجال الأمة بريئين بالمرّة من تبعة هذه النتيجة لأنهم لم يهموا بعرض أفكارهم في كل مشروع للحكومة على من يقوم به من رجالها حبّاً في العمل بالاشتراك واظهاراً لاهتمامهم بشؤون الأمة ،ومعاونة الحكومة على الخير . وذلك من التقصير بموضع لا يخفى على أحد .

فلو ان سادتنا الوزراء يرفعون عنهم بعض الشيء من تلك الحجب وينزلون قليلاً من عرش الوزارة الى مستوى الأمة يستبضعون منها حاجاتها من الاصلاح ، ويبلغونها أسرار تصرفاتهم العالية في أمورها بما لا تعلم له نحواً ، ولو ان السلطتين ، السلطة الشرعية وسلطة الارشاد اتفقتا على أن يكون الوزير هو المسئول قانوناً وفعلاً . وأن يكون المستشار هو المستشار .

ولو أن الأمة فطنت الى أن الحكومة ليست أمة مستقلة عنها بمعزل ، بل هي حكومتها الواجب عليها أن تقوم على منافعها . وأن من شأن الحكومة في الأمم غير الراقية أن تكون بمثابة الوصي . وكلما ارتقت الأمة استحالت الوصاية شيئاً فشيئاً حتى تصبح وكالة صرفة. وان هذا التحول لا يكون إلاّ بأن تضيف الأمة الى تقدمها المالي والعلمي تقدماً سياسيّاً أصله حب الوقوف على ماجريات العمل في الحكومة حتى تشاركك فيه .

لو كان كل ذلك لما وجد سوء الظن سبيلاً الى التفريق بين الأمة وبين الحكومة، ولقام كلاهما بالواجب عليه .

— ٥ —

يعلّمنا التاريخ أن الأمة المصرية في أزمان بعيدة ما حكمت إلاّ بالقوة القاهرة . ولم يكن للحكم العلمي في أمرها نصيب . نريد بالحكم العلمي الحكم المنطبق على قواعد علم السياسة كما كان ذلك حاصلاً عند بعض الأمم المعاصرة لها كحكومات اليونان قبيل الميلاد . كانت قاعدة حكومة مصر هي الاستبداد من تلك الأعصر الخالية الى الآن . فكان مايشرعه الحاكم من القوانين وما يأتيه من الأعمال ملحوظاً فيه مصلحة الحاكم بالذات ، وقد يكون منطبقاً على مصلحة الأمة بالعرض ، أو من غير قصد — كانت الحكومة دائماً أجنبية تخالف الأمة في الجنس أو في الدين واللغة والعادات والأخلاق ، أو فيها جميعاً — كانت الأمة بذلك في غاية التحفظ والاحتراس من أن تخلص لحكومتها اخلاصاً حقيقيًّا ، كما كانت الحكومة أبعد من أن تستحق ذلك الاخلاص . غير أن الناس كانوا مضطرين لمصانعة الحاكم يستقبلونه ببشر كاذب وقلوبهم تلعنه ، يظهرون له الطاعة بأقوالهم وأفعالهم ولكن قلوبهم عاصية كارهة ، يتسحرّون إرضاءه بالالفاظ ويمتدحونه في وجهه فاذا انصرفوا عنه وخلوا إلى أنفسهم دعوا الله وتمنوا لو شالت نعامته وتقلص سلطانه . بقيت هذه الاحساسات في الأمة أزماناً طوالاً متوارثة من الآباء إلى الابناء ، فأفسدت كثيراً من الأنفس وأضاعت الحرية العقلية ، والشجاعة الادبية التي هي طبيعة في النفوس ، وولدت تلك الاسباب جميعاً سوء الظن بين الحاكم والمحكوم — تلك هي الطبائع التي يغرسها الاستبداد في النفوس . فيحتاج في اقتلاعها منها الى أمد طويل في الحرية بجميع معانيها ، وأخذ بالتربية الصحيحة والنظر في البراهين التي يجب أن تقدمها الحكومة للأمة على اثبات حسن قصدها ، وانها تخالف الحكومات السابقة في مقاصدها من المشروعات .

فلا يعجب أحد أن يرى العائلة المصرية رجالاً ونساءً تبكي إذا أصاب الاقتراع أحد أبنائها لخدمة العسكرية . وليس مصدر ذلك الجبن ، ولكنها عادة أصلها عدم ثقة الأمة بالحكومة ، واعتقادها أن التجنيد هو في مصلحة الحاكم دون المحكومين ، ولو كان لهم قوة

(١) نشر بالعدد ٢٢ من الجريدة في ٢ من شهر ابريل ١٩٠٧ بعنوان « الجفاء بين الامة والحكومة : اسبابه ونتائجه »

على الحكومة يمنعون بها بنيهم لفعلوا — ولئن سألت أحدهم لماذا يبكي على ابنه الجند لعبر لك عن شعور مبهم لا يعرف مصدره : هو فيقول : إنها لوعة الفراق وآلام البعد المنتظر هي التي تذري عبراتي — كل ذلك نتيجة من نتائج الجفاء المؤدي الى سوء الظن .

لا يعجب أحدكم أن يرى أكثر الناس في القرى يجتهدون في أن يحولوا بين منهم في جريمة وبين اثبات التهمة عليه . وليس كل السبب لهذا القيام ما تمليه العصبية القريبة أو تفضيل الظلم على إقامة العدل ، بل هو اعتبار أن الحكومة وأعوانها لا يسعون لمصلحة الأمة فيقف الناس خفية في طريق أحكامها ، ولو تبين لهم أن ما فيه العدل . وتلك أيضاً نتيجة من نتائج الجفاء — نرى الناس يسهل عليهم جداً أن يُدلوا بأموالهم الى الحكام رشوة أو عطية ولو كان الحاكم مشهوراً بالعفة . وما سبب هذا : الكرم في غير موضع ، ولا المحبة . ولكن في نفوسهم اعتقاداً أصيلاً أن الحاكم لا ينتصر للحق الا إذا أفاد مقابلاً . فليس ما يسمع الناس من حوادث الرشوة آتٍ كله من عدم استقامة الحكام ، بل يشاركهم فيه إحساس الفلاحين بأن غالبهم لا يصدّقون أن الحاكم يقوم بالعدل لمصلحة المحكومين من غير أن يكون له هو أيضاً نصيب من الكسب . تلك نتيجة أيضاً من نتائج الجفاء . ترى الناس يستاؤون من أن تشرع الحكومة بعض المشروعات النافعة التي يمكن أن تؤول عن سوء الظن بضرر خفي محتمل . ويرجحون الضرر المحتمل البعيد التحقق أو المستحيل على النفع الظاهر القريب . فكنت ترى كثيراً من الناس يستقبل مشروع بناء الخزان كما كان يستقبل الاعرابي البشرى بالأنثى ، كاسف البال ، يتوقع من وراء هذا نتائج غير محتملة الوقوع . وليس كل السبب في ذلك القلة في الفهم أو الخطأ في التقدير ، وإنما أكبر السبب هو أثر في النفس من آثار سوء الظن . حسبنا ما ذكرنا من الأسباب العتيقة ، أسباب الجفاء بين الأمة وبين الحكومة ونتائج هذه الأسباب التي لا يزال بعضها بين ظهرانينا الى اليوم .

كان من الواجب علينا من يوم أن وجد للأمة حرية نوعية وارادة جزئية قبيل الاحتلال الانكليزي ، أن نعمل عمل المجد الدائب لازالة أسباب الجفاء ومحو نتائجه وآثارها التي فعلت بأخلاق الناس ما لا ينكره أحد . ولكن جاءت الثورة العسكرية في غير وقتها وتبعتها على أصحابها . ثم جاء الاحتلال فغير مجرد حصوله آمال الناس في التقدم ، وحوّل بارقة الفكرة التي كانت نشأت لحب الاستقلال الى اعتقاد عام في الأمة بأن هذه الحكومة أو السلطة الجديدة ، هي أشبه بالحكومات الغريبة القديمة ، لا تعمل الا لامتهان الرعية واستعبادها .

استفادت البلاد على يد الاحتلال بمعونة الحكومة الشرعية شيئاً كثيراً من الاصلاحات

المالية ومن الحرية الشخصية والمساواة بين الأفراد والعدل — ولكن ذلك لم يمح كثيراً من سوء الظن . وتبعة ذلك على الحكومة وعلى الأمة ومرشديها . فان الحكومة تختلف كثيراً على نفسها وذلك مما يجعل الأمة في ريب من مقاصدها في مشروعاتها . ويظهر انها ظنت أن تكثير عدد الموظفين من الانكليز ، سواء كانوا مفتشين أو غيرهم ، قد يزيل هذا الجفاء ذا الأسباب العريقة في القدم بمجرد إقامة العدل أو شيء من المجاملة المتكلفة في المعاملة — ولكن ذلك أنتج استقامة في الموظفين الوطنيين ، إلاّ انه جعلها استقامة انفعالية أو بعبارة أخرى استقامة مقيدة بالمراقبة الضيقة الدائرة المستحكمة الحلقات التي هي أولى بأن تفسد على الموظف حريته واستقلاله العقلي ، من أن تكسبه إياها . فجعل الناس يظنون أن انكلترا تريد أن تبتلع مصر لا أن ترقيها وتقوي مدنيتها لتكسب محبتها ولتكون هي أولى جميع الدول بالامتياز في بلادها ، كما يقول ساستها ، وكما كان يؤخذ من قول السير درومند وولف في مشروع المعاهدة سنة ١٨٨٧ . حسنت حال أعمال الري والمالية فقالوا: إن ذلك لارضاء أصحاب القراطيس المالية في أوربا . حسن حال العدل فقالوا إن العدل أساس الملك وبغيره لا يستتب امر السلطان .

وما كان ذلك من شأنه أن يهيج الانكليز ويجعلهم يظنون أننا ننكر الجميل . لأن هذا الجفاء القديم لا يزول بالأعمال التي يمكن تأويلها كما ذكرنا ولو عن طريق بعيد لغير مصلحة الأمة لذاتها — وان بيد الانكليز إزالة هذا الجفاء بمعونة الجناب العالي والأمة . أما علاجه فهو اقناع الأمة بالحس بإصلاح حالتها التعليمية والسياسية بنفس الهمة التي أصلحت بها الأحوال المالية . أمر التربية واجب على الامة تقوم به من جانبها هي ومرشدوها كاصلاح العائلة المصرية . ولكن صلاح الحالة السياسية والادارية يتعلق بالسلطتين معاً — وذلك بأن يكون للوزراء نفوذ وصلة بالأمة وان يتدرّج ذلك من النظار الى الموظفين في الأقاليم ، وان تكون المراقبة قاصرة على معناها . وان تسمح السلطتان باشتراك الأمة في عمل الحكومة بالتدريج حتى تصل الى المرتبة التي تقصد الحكومة الانكليزية منحها إياها. وبذلك يحصل التعارف الكامل بين الأمة وبين حكومتها . ولا تعود احداهما تجهل مقاصد الأخرى . فان من جهل شيئاً عاداه .

— ٦ —

يقول ابن البلاد كلمة تخالف هوى بعض أصحاب الجرائد فيُرْمَى بما اعتادوا أن يرموا به مخالفيهم[١]. ويقول الأجنبي الكلمة نفسها بالتمام في وقت يناسب هواهم فيعدها كلمة « ذهبية » وينسى أنها كانت بالأمس « نحاسية » أو أقل . فما السرّ في هذا ؟

كنا قلنا ما معناه : إن الأماني في المسألة المصرية ليست بسيطة يمكن تحقيقها حالا ، وإنه من العبث الاستنجاد بالدول الأجنبية، وأن التماس مداخلتها لا يفيد ، وأن الهياج يضر، وأنه لا شيء أنفع للمصريين من اعتمادهم على أنفسهم لتحصيل الكفاءة بالمجموع . وكل هذا ثابت في كتاباتنا المتعدّدة والمتنوّعة . فقام بعضهم يتخرّصون في شأننا ويرموننا ويظنون أن هذا يحزننا . كلاّ وإنما يحزننا أمران : الأول ـ أن يضيع الرأي العام في ضوضاء هذه الأهواء : والثاني ـ أن تكون المناقشة فوضى الى درجة أن أحدهم يذم منك الشيء ويمدحه من غيرك . إن الشواهد لهذا كثيرة . وآخر شاهد منها مقالة مسيو « فلورنس » وزير خارجية فرنسا سابقاً فانه جاء فيها نصائح للمصريين هي عين ما كنا نقول . فلقّبت هذه « ذهبية ». ويعلم القارئون ما كانت أعطيت كلماتنا قبل من الألقاب .

يقول صاحب هذه المقالة : « ان الواجب على الشعوب كلها أن تضم أصواتها إلى أصوات المصريين في النداء بتحرير وادي النيل والسعي جميعاً الى هذا الغرض الشريف » .

ونحن لم نقل هذا القول لأننا نعرف تلك الشعوب التي أوجب عليها الكاتب ما أوجب، ونعرف كما يقول هو في المقالة نفسها انه « لا توجد الآن دولة من الدول مطلقاً تريد أخذ هذا العمل على نفسها أو تقدر عليه » . ويقول الكاتب « لكن لا يسعنا كتمان ما في تحقيق هذه الأماني من الصعوبات ، فإن من الحمق والجنون اعتبار المسئلة بسيطة يمكن تحقيقها حالا كما انه من العبث التغرير بالمصريين بمثل هذه الأماني الباطلة » . فإلى من يوجه هذا الكلام

(١) نشر بالعدد ٢٣ من الجريدة في ٣ من شهر ابريل سنة ١٩٠٧ بعنوان « الفرق بيننا وبين الغريب »

يا ترى ؟ . إن هذا الكلام لو صدر منا ونحن أبناء البلاد لرمانا اخواننا (في الطين والدين) وقالوا انهم يريدون إخماد شعلة الوطنية وتنويمها ولقالوا اننا انما نقصد فلاناً وفلاناً : فيالله العجب ! وألف مرة يا للعجب ! ان الذين يظن أن يوجه اليهم هذا الكلام (لو قلناه نحن) هم الذين نشروه وأطروه . فما الفرق بيننا وبين الغريب ؟ .

* * *

يقول الكاتب « المصريون يعتمدون على أنفسهم » وقد غلط بهذا التعبير . ولعله قصد أن يقول فلا ينبغي للمصريين أن يعتمدوا على أحد إلاّ على أنفسهم . نقول غلط لأننا لما قلنا يجب أن نعتمد على أنفسنا قامت القيامة وقالوا إننا لا نريد لهؤلاء النفر من قومنا أن يستغيثوا « بروبرتسون » فقلنا لهم افعلوا ما بدا لكم ، واستغيثوا ما شئتم ، ولكننا لسنا معكم من المستغيثين .

يبحث هذا الكاتب في الوسائط التي يجب على الأمة اتباعها لتحرير نفسها . فذكر أولاً الاستنجاد بالدول فقال انها واسطة يرتاب في نجاحها . وقد غلط بالتعبير إذ قال « يرتاب » والصواب أن يقال « يقطع بعدم نجاحها ، إلاّ أن تكون الجزء الأخير من العلة المركبة » ، وهذا يؤخذ من كلامه نفسه لأنه قال : « فأنت ان حاولت الاستنجاد بدولة وأنجدتك ، فما يكون شأنك إلاّ الخلاص من سيد ، والوقوع في ربقة سيد آخر . وليس هذا مما يستحق التعب والجهاد » .

وذكر ثانياً الثورة وهو لا يصوّب الرأي فيها يقول : « لأن الثورة ان خابت فما يكون شأن الأمة بعدها إلاّ زيادة القهر والاستعباد وإبعاد الأمل في الوصول الى الغرض ، وإن نجحت فماذا يكون حظ الناس بعدها وهي تقطر دماً والأهواء والشهوات جميعاً هائجة ثائرة يكون حظهم الفوضى ، والفوضى تؤدي الى السقوط التام . ثم ذكر ثالثاً واسطة أخرى فقال : « بقيت واسطة واحدة وهي أبطأ في الوصول الى الغرض ولكن آكد نجاحاً وهذه الواسطة هي تكوين رأي عام وطني وتغذيته غذاءً مستديماً حتى يقدر أن يؤثر في إخراج العنصر الأجنبي شيئاً فشيئاً من وظائف العمل والحكم واحلال العنصر الوطني محله » . ونحن نرى هذا الرأي ونذهب هذا المذهب ، ولكن هل الطريقة في تكوين الرأي العام أن يقول

واحد أو اثنان برأي، حتى إذا قام مئات من الأمة برأي يخالفه بعض المخالفة، عدُّوا مارقين من الوطنية . أفهكذا يتكوَّن الرأي العام ؟

أهذه كل البلاغة ؟ وهل هذه كل الحجج ؟

يقول مسيو « فلورنس » ان المسألة المهمة في الموضوع هي انشاء روح وطنية لا روح عناد ولا اضطراب، بل روح تحترم أولياء الأمر إذا لم يتجاوزوا حدود وظائفهم ، انه لقولٌ نفيس « ذهبي». ولكن مثل هذا القول بالتمام قلناه نحن في مستهل جريدتنا فكيف قوبل ؟ إننا نحن قلنا «إن أسهل سُبُل الاقناع وآكدها في الوصول الى الغرض هو سبيل المحاسنة التي لا تجر الى ترك حق أو تزيين باطل » فما كان من بعض الجرائد « الوطنية » إلاَّ اعدام هذا القيد (التي لا تجر الى ترك حق أو تزيين باطل) وتسمية المحاسنة التي تكلمنا عنها محاسنة مطلقة . وبنت على ذلك سؤالاً طويلاً لا يرد في مثله جواب ، ولم يكن من لزوم لاعادة هذا الماضي ، لولا ما أحزننا من هذه الفوضى في المناقشات والدعاوي ، وما آلمنا من نفوذ الأجنبي في كل شيء حتى في رأي بسيط يبديه ، وحتى صاروا يذمون الكلام ان صدر من ابن البلاد ويمدحونه نفسه ان صدر من الأجنبي . فهل بلغ الفرق بيننا وبينهم الى هذا الحد ، وهل نُثْبِتُ هذه الفروق يوماً وننفيها يوماً ؟ فإلى متى هذه الحال ؟ وماذا عسى أن تكون نتيجة هذه المقدمات ؟ ان الاستقلال الفكري هو من جملة أمانينا ، فكم يألم أحدنا إذا لم يجد للاستقلال الفكري أثراً حين يرى قادة الأفكار منا يستحسنون ويستهجنون أقوالاً واحدة بعينها بالنظر لقائليها ، لا بالنظر اليها نفسها . فبالله كيف نرقى إذا كان استقلالنا الفكري هذه درجته أمام العيان . ألا فليتق اخواننا الحساب، فانه خير لهم ولهذا الوطن العزيز. نحن لا ندَّعي علماً كعلم « فلورنس» ولا مقاماً في الوجود كمقامه ، ولكن يحزننا أن يتجسم الفرق بيننا وبينه الى درجة نحار معها في تأويل ذم قولنا ومدح قوله وهما سواء . ويحزننا أن لا نرى للاستقلال الفكري أثراً في عالمنا ، على حين أن أمامنا مطالب عالية .

ان الاستقلال الفكري فوق كل شيء ، فيؤسفنا أن نراه مقضيًّا عليه الى هذا الحد . وعسى أن نراه يوماً ما حيًّا يتجلى فَتُعْرَفَ به الأشياء كما هي ، ولا ينظر للغريب بعين ولا ابن البلاد بعين غيرها .

— ٧ —

ان الجريدة لم تنشأ لأن تحابي السلطة الشرعية أو الفعلية[1] ولا لأن تعادي واحدة منهما ولا لأن تنتصر لاحداهما على الأخرى. بل أنشئت لأمر أرفع من ذلك وأسمى. أنشئت لتنصر الحق الذي خذله كثير من الكتّاب خدمة لأغراضهم الذاتية، ولتبين للناس الحقيقة التي يجتهد أغلبهم في سترها عن الأمة طمعاً في نعمة تتدلى اليهم، أو تهيباً من قوة يتوهمونها أو جرياً على عادة رسخت فيهم. ولكي توضح أن هناك مصلحة يجب أن تضحى في سبيلها كل المصالح، ومقاماً يلزم أن يكون أرفع المقامات وأقدسها. وهما مصلحة الأمة ومقامها. وان فيها قوماً يألمون لكل تصرف يضر بهذه المصلحة أو يحط من ذلك المقام. ويعملون على منعه والانتقام له مهما كان مصدره بكل الوسائل الشريفة التي أباحها القانون. ومؤسسو الجريدة يعلمون قبل انشائها أن هذا العمل من أصعب الأمور وأدقها وأشدها خطراً عليهم ولكنهم وطنوا أنفسهم على ملاقاة هذا الخطر من غير مبالاة. لأنه لا يمكن أن تخدم البلاد خدمة حقيقية إلاّ إذا لم يبال أهل الرأي فيها بالصعوبات التي تصادفهم في سبيل الجهر بالحق وإعلاء كلمته.

ولقد يجد الظالمون أنفسهم في هذه الخطة ما يروّج بضاعتهم. ولكن الجريدة لا تحفل بسعيهم، ولا تعوّل في أداء مأموريتها على التلميح، بل على التصريح، لأنها تعد التورية في مقام البيان مواربة لا تليق بشأن الأحرار. ولا يصح الاعتماد عليها في كشف الحقيقة وتنوير الافهام.

وبعد هذا يقول المؤيد بأن بعض الشركاء شافهه بعدم الرضى عن خطة الجريدة. فاكان أغناه عن هذا السعي العقيم النتيجة، الذي لا يضر الجريدة في شيء. ولو ان المؤيد وقف عند هذا الحد من التذرع للايقاع بالجريدة لما سمع منا قولاً ولكنه سامحه الله يدعي أنا أشرنا بقولنا « الارادات المستترة » الى أن الجمعية العمومية كانت في قراراتها متأثرة بسلطة سموّ الأمير — على انا قلنا في كل موطن من مواطن ذكر الجمعية العمومية وفي التعليق على أقوال

(١) نشر بالعدد ٢٥ من الجريدة في ٦ من شهر ابريل ١٩٠٧ تحت عنوان « عود على بدء مذهبنا ومذهبهم »

بعض الجرائد قولاً صريحاً بأنا نعترف شخصياً أن رجال الجمعية العمومية الذين نعرفهم لم يكونوا متأثرين بأي سلطة مطلقاً .

نقول المؤيد إن لكل مصري حق الرأي على ما يصدر من رجال الهيئة السنية من الأعمال فيقوم يهدّد ويوعد، ويقول ان هؤلاء الموظفين لا ارادة لهم وإنما يعملون كل شيء بإرادة سموّ الأمير . يريد بذلك أن يستدرجنا الى أن يثبت علينا ما يظنه تهمة وهي القول بالرأي في عمل الأمير — له ما طلب — كأنا به يقول ان الملوك والأمراء معصومون وأن تابعيهم من البطانة متى حلت فيهم هذه الإرادات أصبحوا كذلك ، فلا يحل لأحد أن يتكلم عن الأمراء إلاّ بالإطراء والثناء —

مذهب جديد في الاسلام ا يظن به المؤيد أنه يرضي سموّ الأمير ،ولو أغضب ذلك العقل والدين والطبائع والناس أجمعين .

رويدك فإنه لا يستطيع أحد أن يحط بكرامة الهيئة بحق أو باطل بمقدار ما فعل المؤيد من اضافة التقديس والعصمة لها ، وجعل رجالها مجردين عن الارادة كما لا يستطيع أحد أن يحجبهم وجه خدمة الانسانية بستر ما يجب في حق الأمراء من حب الحق والعدل والانتصاف من أنفسهم بمثل ما يقول المؤيد .

هل يليق بورثة ابن عباس وأبي حنيفة الذي جلس ليتولى القضاء فأبى ، أن يأبوا على أنفسهم وعلى الناس الاجتهاد بالرأي في عمل الأمير وبطانته رغبة أو رهبة ؟ أم يليق بورثة روسو في الإرشاد الى الحرية والاستقلال أن يحدّوا من استقلال الأفراد في الرأي بالتهديد والوعيد، وان يستبيحوا الغرض الذاتي في خدمة الأمة ، وأن يتصدّر أحدهم للاستجواب عن المسؤول عن التحرير وغير المسؤول كأنه أقام في خياله محكمة الآراء ليصدر الأحكام على من يخالفه في الرأي — لانشك بعد ذلك في أن من يقول هذا القول يستهين بأفكار الأمة بأسرها، ويظن أنها من السذاجة بموضع يسمح له بأن يقول ما شاء من الإيهام .

على أن الأمة المصرية يجب أن تكون أرشد من ذلك بكثير . ويظهر أن هذا الاسبوع هو أسبوع جيروت الجرائد فما أشبه التيمس في وعيدها بالمؤيد في تهديده . جرحت التيمس المصريين في شخص أميرهم فما أبعد هذا عن غرض الانكليز في كسب صداقة المصريين . ودافع المؤيد عن سموّ الأمير بما يقتضي انه لا يميل الى أن تكون أعمال بطانته موضع انتقاد بإخلاص . وما أبعد هذا عن ميل سموّ الأمير وتصريحاته.

إن أميراً شريفاً مسلماً كأميرنا حفظه الله يدين بكثير من عرشه الى الاسلام وخلافة المسلمين لجدير بأن يقول كما قال عمر : « من رأى منكم فيّ اعوجاجاً فليقوّمه » ويغتبط بأن

يبيح لكل مصري القول بالحق ورفع النصيحة بالاخلاص .

إن أميراً عالياً كأميرنا تربى تربية عالية عصرية سداها الحكمة ، ولحمتها الحرية ، يكره الاستبداد وطبائعه ويحب مشاركة أمته اياه في العمل كما صرّح للملأ ، ويقبل تحت رعايته الجامعة المصرية التي تخرّج الفلاسفة وعلماء الاجتماع ، لجدير بأن لا يقبل أن تكون أفراد حاشيته مسلوبي الارادة كما وصفهم المؤيد .

فمتى بطل مبدأ المؤيد من هذا التقديس القديم ، نقدم للقارىء المبدأ القويم وهو الذي نعتقده ونقول به . ان الأمير صاحب السلطة الشرعية مصدر القوانين يجب على كل فرد ومجموع أن يحترمه احتراماً تامًّا ويطيع قوانينه سرًّا وعلانية ، كما يجب أن يذيع الكتّاب عنه أعماله المبنية على الحق والعدل ليأمن الناس في حكمه وتزداد طاعتهم للقوانين وثقتهم بمصدرها . وأن يرفع اليه كل منهم النصيحة ومواطن ألم الناس (ان كان) نصيحة لا يخالطها رغب في تقريب ، ولا رهب في اقصاء . بذلك يؤسس الحكم على الحرية ، وتنفذ قوانينه بالرغبة دون الرهبة . وفي ذلك سعادة الحكام والمحكومين .

ومن الناس رجال قلدوا بعض الكتّاب فأصبحوا يقولون ان الحق لا يصح أن يقال منا على أنفسنا . ويظنون أن هذا ضربٌ من ضروب السياسة . كما أنهم يظنون أنه يجب على كل فرد منا أن يكون سياسيًّا يستر عيب نفسه وذويه وأمته والادارات الوطنية ويكشف الستر عن عيوب الغير وإدارات المملكة للانكليز — ولا يعلمون ان الحق المتعلق بالمبادىء والأعمال العامة يجب أن يقال دائماً ، سيما اذا كان وجهه غير خافٍ على المطلعين كما لا يعلمون أن السياسة ليست من أخلاق الأمم ، وأنها مع ذلك لا تخالف قول الحق في شيء . ان اتباع ما يذهبون اليه هو الذي يفضي بالأخلاق الصحيحة الى البوار . وان في العمل به تحقيقاً للتهمة الموجهة علينا كل يوم من الانكليز والأجانب ورمينا بعدم الكفاءة .

فالواجب علينا عمله تلقاء هذه الآراء أن نصرّح بالنقد تصريحاً ، سواء في ذلك أعمال المحتلين أو أعمالنا . فانه آن للعقول أن تفك من قيود الوهم فقد أضناها القيد ، وان تعرض ما عندها على سوق الأفكار ، حتى يبين الصالح من الفاسد . فإن بقاء الباطل في غفلة الحق عنه .

— ٨ —

عقدت الجمعية العمومية [١] جلستها أمس الساعة الثالثة بعد الظهر تحت رئاسة صاحب السعادة محمود سليمان باشا رئيس الشركة وبحضور أصحاب السعادة والعزة الآتية أسماؤهم :

علي شعراوي باشا . ابراهيم سعيد باشا . ابراهيم مراد باشا . طلبة سعودي باشا . مقار عبد الشهيد باشا . ابراهيم بك الهلباوي . السيد بك أبو علي . السيد علي بك الرفاعي . السيد بك خشبة . أحمد لطفي السيد . أحمد بك الهلالي . أحمد بك فتحي . أحمد بك محمود . الخواجه اندراوس بشاره . محمد بك الباسل . حسين بك عابدين . حسن بك جمجوم . حفني بك الطرزي . حسن بك عبد الرازق . قطب بك قرشي . عبد العزيز بك فهمي . سلطان بك محمود بهنسي . صالح أفندي زكي . عبد المجيد بك أبو نصير . عبد الستار افندي الباسل . صادق بك أباظه . محمد بك محفوظ . محمد بك محمود خليل . محمود بك أبو النصر . محمود بك عبد الغفار . محمد بك عثمان أباظه . يوسف بك جعفر . محمد بك متولي . ابراهيم بك رمزي . سليمان بك احمد أباظه . محمد بك الشريف . حسن بك الطوبي .

واعتذر عن الحضور بعض الأعضاء وأناب بعض الأعضاء غيرهم عنهم في الاجتماع وقام مدير الجريدة وألقى على الحاضرين هذه الخطبة الآتية :

يا سعادة الرئيس ويا حضرات الأعضاء

اسمحوا لي أن أشكر لكم تفضلكم بالحضور الى غرض عام ليس لأحد منكم فيه منفعة ذاتية مباشرة، بل المنفعة عائدة منه مباشرة على مجموع الأمة المصرية، وان كان لمجموعكم هذا ولكل فرد من أفراده أن يغتبط بالنتائج العظيمة التي أدّتها جمعيتنا ، وتؤديها لأمتنا ، التي تنتظر منكم — يا أكبر أبنائها — أن تحققوا لها مطالبها من السعادة القومية .

ثم اسمحوا لي بعد ذلك أن أقول كلمتين إحداهما عن حالتنا السياسية والاجتماعية ، والثانية عن حالة شركتنا وحزبنا .

---

(١) نشر بالعدد ٢٦٧ من الجريدة في ٢٦ من يناير سنة ١٩٠٨ بعنوان : « الجمعية العمومية لشركة (الجريدة) المصرية »

حالتنا السياسية والاجتماعية

ليس من السهل — أيها السادة — أن يفرق المرء في مثل الظروف التي نحن فيها بين حالتنا الاجتماعية ، وحالتنا السياسية في موقف كهذا فانهما وكلتاهما في طور التكون مختلطتان تمام الاختلاط ولا يمكن رسم الطريق لكلتيهما منفردة عن الأخرى الا في وقت طويل لا يسعه المقام الآن ، وبجهد شديد لحضرتكم أن تقيلوني منه .

فالواقع ان النظام الاجتماعي لأمة يقتضي توفر الأمور الآتية :

١ — كون الفرد جزءًا من الأمة والشعور بذلك .

٢ — وجود التضامن بين الفرد وبين الأمة والشعور بهذا التضامن .

٣ — التوفيق بين مصلحة الفرد وبين مصلحة الأمة والشعور بهذا التوفيق .

تلك هي العناصر الأولى للمنسوج الاجتماعي في كل أمة متماسكة الأجزاء متحدة المقاصد قادرة على بلوغ كمالها الوجودي الممكن في طريق المدنية .

ولما كان الشعور بالتضامن والتوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الأمة قد نبتا في مصر ولكنهما لا يزالان في طور التكون وجب أن يعتبرهما المشتغلون بالسياسة في مصر غرضين مهمين ويعملوا لنمائهما وتعهدهما دائماً لأنهما يدور عليهما نجاح كل عمل من الأعمال السياسية . وهذا معنى قولي أن الحالة الاجتماعية والسياسية لا تزالان مختلطتين أشد الاختلاط .

* * *

كانت حالتنا السياسية قبل العام الماضي بعيدة عن أن تكون فيها حركة حقيقة تؤذن بالتقدم الى الأمام فان الأمة لم يكن بيدها من سياستها شيء بل كان ينظر عقلاؤها لمجريات الأحوال السياسية تمر بهم نظر المتفرج الذي لا يعنيه محاولة تغيير الأحوال الضارة بأمته ، ويكتفي دائماً بأن يرجو المستقبل في أن يزيل هذا الخمول والجمود عن الأمة حتى تشتغل بسياستها وتدبير نفسها ، نعم كان يوجد أفراد قلائل جداً يشتغلون بالسياسة من الصحافيين وغيرهم وقد أفادوا كثيراً في تنبيه الشعور الأمي وأخص منهم بالذكر سعادة زميلي مصطفى كامل باشا — شفاه الله — فان كتاباته الحماسية قد أفادت كثيراً في تنبيه هذا الشعور . ولكن أين عمل الأفراد مما تستدعي سياسة الأمة من القوى الكبيرة التي لا يتحقق وجودها الا بأن تحل الجمعيات السياسية محل الأفراد — ولا شك في ذلك — أيها السادة —

فان كل عمل سياسي لا يأخذ نماؤه ولا يبلغ كماله الممكن الا في يد الجماعات التي هي الأحزاب السياسية . كما أن الأعمال التجارية والمالية والصناعية لم تأخذ نماءها وانتشارها التي هي عليه اليوم الاّ في يد الجماعات التي هي الشركات المالية والتجارية الخ .

خلقت الحاجة في مصر فكرة ايجاد الجمعيات السياسية أو شركات الجرائد السياسية او الأحزاب السياسية أو ما شئتم من الأسماء فان مؤداها جميعاً واحد . فقال بهذه الفكرة المرحوم سلطان باشا وأستاذنا الامام المرحوم الشيخ محمد عبده وغيرهما . وبقيت الفكرة تتنقل في الرؤوس حتى نضجت على أيديكم في العام الأسبق ودعا لها جماعة منكم فلبيتم الدعوة تلبية الكرام وعهدتم وقتئذٍ بوضع قانون الشركة شركة « الجريدة » المصرية لبعض الفضلاء من علماء القانون وأخص منهم بالذكر سعادة فتحي باشا وسعادة عفيفي باشا وحضرات عبد العزيز بك فهمي ومحمود بك أبي النصر ومحمد بك محمود خليل فسنوا القانون ووقعتم عليه في جلسة ٢٣ يوليه سنة ١٩٠٦ . ونظراً الى أن هذا العمل هو أول عمل سياسي قام به كبراء المصريين رأى بعض حضراتكم أن يطلعوا رجال الحكومة الخديوية وقنصل الدولة المحتلة على جلية الأمر حتى لا يعتور عملهم الظنون والريب . فاتخذ هذا العمل المملوء بالروية والاحتياط بوقاً ينفخ فيه خصومنا السياسيون كلما بدت لهم فرصة الايقاع بالجريدة وكلما تنبه في نفوسهم مبدأ تنازع البقاء . ولكن صدوركم أرحب من أن تضيق بتهمة لا أصل لها ونفوسكم أقوى من أن تنصرف عن خدمة بلادكم بسبب قول الله يعلم أنه من الباطل في قرار مكين .

* * *

شجّع عملكم هذا فريقاً من الناس على تأليف شركة الايتاندار، والاجبسيان استيندارد، كما شجّع جماعة آخرين لا يزال أمرهم لم يخرج الى الفعل على تأليف شركة لجريدة أخرى وإنا نرجو لكلتا الشركتين السياسيتين النجاح والفلاح .

ثم كان من تدرُّج شركتكم في مراقي التقدم أن أعلنت بلسان فقيدنا المرحوم حسن عبد الرازق باشا تسمية جمعيتنا السياسية « بحزب الأمة » ونشر برنامجه ففرحت به الأمة ودخل فيه الأعيان والكبراء أفواجاً حتى بلغ عدد أعضائه الى الآن حوالي ٧٥٠ عضواً

فكنتم بذلك خير قدوة أيضاً . فقد قام بعدكم الحزب الوطني ينشر برنامجه ويدعو الناس إلى الانضمام اليه فدخله أناس كثيرون .

ثم قام بعد ذلك المؤيد الذي لم يكن حديث العهد بالسياسة وألّف حزباً سمي « حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية » ودخل فيه بعض الناس أيضاً .

وبذلك سرت في مصر روح الأحزاب السياسية وقامت الجمعيات مقام الأفراد في المطالبة للأمة بحقوقها . ونرجو أن لاتقصر الأحزاب همها على المطالبة، بل تسعى في إنماء فكرة التضامن بين أفراد الأمة وترقية حالها الاجتماعية وتقوية مبدأ اعتمادها على نفسها في كل أمر من الأمور . على هذا يسرني أن أقول لكم أن الأمة يجب أن تستقبل تأليف هذه الاحزاب بالسرور. وأن تعتمد عليها في كل الشؤون . وان الذين يقولون ان تعدّد الأحزاب مضرٌّ أو غير نافع لا يزالون يجهلون إلى الآن طريق ترقي الأمم . بل لا يزالون ينكرون قاعدة بديهية من قواعد العمل . وهي أن الفرد أقل أثراً في عمله من الجماعة . وإني أشعر انكم جميعاً مغتبطون بتأليف هذه الأحزاب وبدئها في العمل وان أردتم أن تزدادوا سروراً بها فاذكروا أنكم أنتم البادئون فيها المشجعون على ايجادها ولكم عليها فضل التقدم.

* * *

أيها السادة :

ترون من ذلك أن حالتنا السياسية والاجتماعية أو بعبارة أخرى حالة الأمة المصرية من الاشتغال بتدبير نفسها سياسيًّا واجتماعيًّا قد انتقلت من حال السكون الذي قد جعل بعض المفكرين يقنطون من تقدمنا الى حال الحركة بفضل هذه الأحزاب التي تألفت فأصبح باب العمل في السياسة مفتوحاً لكل من يرغب فيه ولا عذر لليائسين وأصبح الفلاح مرجوًّا متى صحت عزائم العاملين وتوجهت الأحزاب بمجموعها للدعوة الى تفهيم الأمة بأركان حياتها الاجتماعية وبث التعاليم السياسية الابتدائية التي تجمعها هذه القاعدة البسيطة التي هي « ان السلطة للأمة » وما يتفرّع عنها من وجوب إقناعها بالحاجة الى مشاركة الحكومة في الاعمال العامة ؟ الخ الخ .

وإني أعتقد أيها السادة انه لا يمضي عقد من السنين على شغل الأحزاب بهذه السياسة المعقولة المعتدلة المناسبة لحال الأمة المصرية إلاّ ويتغير فيها مجرى الأحوال وتصبح الأمة في ظل محموّ أميرها محترمة الرأي لدى الحكومة ، نافذة القول ، وهذا هو أس السعادة القومية من الوجهة السياسية .

شركة الجريدة وحزب الامة

اسمحوا لي أيها السادة أن أوقفكم بكلمة على ماجريات الحال فيما يتعلق بنا نحن أعضاء شركة الجريدة وأعضاء حزب الأمة وماهية هذه الحركة الجديدة ضدهما

ليس في البلد من لا يعلم بأن بعض اخواننا أعضاء شركة الجريدة قد انشقوا عليها بمؤثرات حديثة بعضها ظاهر وبعضها خفي ولكنها كلها ترمي في ظاهرها الى غرض واحد وهو تصفية شركة الجريدة وانحلالها ولا شك في أن ذلك يؤثر أفضل تأثير على حزب الأمة وأعماله .

وان الأعضاء الذين صرحوا برغبتهم في الخروج من الشركة تدور شكواهم على نقطتين : إحداهما : أن مدير الجريدة ومجلس ادارتها مستبدون بأعمالها وبذلك صارت الجريدة في طريق غير المرسوم لها بمقتضى قانونها . الثاني : أن الشركة لم يبق لها من رأس المال ما تستمر به الجريدة والمطبعة .

أما استقلال مدير الجريدة ومجلس الادارة بأعمال الشركة فهو الواقع واني لا أتأخر عن الاعتراف به لأن قانون الشركة أو العقد الذي أمضيناه جميعاً حصر السلطة في مجلس الادارة وان العقد الذي قبل به مدير الجريدة وظيفته يعطيه الحرية الكاملة فيما يكتب إلا أن يحتج عليه مجلس الادارة وهنالك يرفع الخلاف للجمعية العمومية .

وها هي محاضر مجلس الأدارة بين أيديكم هل تجدون فيها أثراً لاحتجاج من هذا النوع . ويسوءني أن أخبركم بأن أغلب اخواننا الذين صرحوا بالخروج هم من مجلس الادارة فهل حضروا مرة فيه واعترضوا على خطة الجريدة ؟ كل ذلك لم يكن . وبهذه المناسبة قد قال الناس إذا كان مؤسسو الجريدة عاجزين عن تقويم عوجهم فانهم عن تقويم الأمة أعجز . فانظروا كيف رمونا بالضعف مع أن قانوننا يكفل لكل شريك لديه شكوى من الجريدة أن يجمع مجلس الادارة ويبثه شكواه . ولم يحصل من ذلك شيء . فالظاهر أن هذا لا يصلح سبباً لخروج الشركاء ، بل هنالك سبب آخر غير ما يقال .

أفلح خصوم الجريدة في أن يفهموا بعض الشركاء أن الجريدة تعادي السلطة ولكنهم لم يأتوا على هذا القول بدليل . وقد دافعت الجريدة عن نفسها في هذه النقطة ولم تجد حتى من خصومها من يدفع قولها بالدليل .

أما الأمر الثاني : وهو الحالة المالية فهاهو الحساب الختامي للسنة الماضية وميزانية السنة الحالية وجملة رأس المال وحساب الايرادات بين أيديكم تجدون منه أنه لم يصرف من رأس

المال في سبيل المصاريف العمومية الا ّ نيف وسبعة آلاف جنيه ، ورأس المال نحو العشرين الف جنيه، والمقدّر لايرادات العام المقبل فوق خمسة آلاف جنيه، فيكون الاحتياطي الذي لن يدخل ميزانية المصروفات هو كل إيراد السنة المقبلة ، فكيف يقال بعد نظر هذه الأرقام بأن حال الشركة المالية سيئة .

كل ذلك يظهر لكم بالأرقام أنه لا بأس على شركة الجريدة بالمرّة ، ولكن أتعرفون فيماذا نحارب ؟

إنا لا نحارب في أشخاصنا فيكون الأمر هيناً ، ولا في أموالنا فيكون الأمر أهون ، ولكن خصومنا يحاربوننا في أعز شيء لدينا جميعاً وهو شرف الأمة .

انهم يريدون أن يثبتوا — إذا انتصروا في حربهم وأفلحوا في تفريقنا — أن أعيان الامة لا يثبتون على مبدأ وأنهم أقل كفاءة من أن يقوموا بعمل سياسي ، وان ارادتهم أضعف من أن تحتمل مقاومة لمبادئهم . أفليس ذلك ماسًّا عن قرب بشرف الأمة ؟

دونكم ما قال سعادة رئيس حزب الاصلاح في المأدبة التي أقامها حزبه للضيف الأجنبي النائب الانكليزي :

«ولذلك شرعت الحكومة في وضع مشروع لذلك وبلغنا انها قد أنجزت المشروع وهي الآن تأخذ فيه آراء المديرين تنفيذاً لاقتراح اللورد كرومر .

« وليس هذا بغريب على هيئة وزارة مضى عليها نحو ثلاث عشرة سنة وهي تأتمر بأوامر اللورد وتنصاع لاشارته . ولكن الغريب أن نفراً من أعيان البلاد قد نشطوا للاعمال السياسية في أخريات الأيام قد خُدعوا ، أو كما يقول العامة سرقتهم سكين اللورد ، فهم لا يزالون مسروقين بها .

«هؤلاء ولو أنهم يحاولون أن ينفضوا أيديهم من سياسة اللورد قولاً ، هم يتبعون سياسته فعلاً .

«هؤلاء الذين أظهروا شجاعة لم يعتادوها في السياسة من قبل بإصدار جريدة يقولون أنها تعبر عن آرائهم ، قد جروا في تيار الحكومة ووضعوا مشروعاً كذلك خاصًّا بتوسيع اختصاص مجالس المديريات وهم لم يضعوه إلا ّ بعد أن قرأوا اقتراح اللورد كرومر ، وبعد أن علموا بمشروع الحكومة ، فكأنهم يقولون مثلها تبعاً لقول اللورد كرومر أنه لم يحن الوقت لأن يوسع اختصاص مجلس الشورى والجمعية العمومية »

تعلمون من ذلك مقدار ما يسره لكم المؤيد من اعلان التهكم والسخرية بأعيان أمته . وليس هذا بغريب ، بل الغريب أن بعض الأعيان ينشقون عن اخوانهم بغير سبب مقبول ليعينوه على أن يقول فيهم أكثر من هذا القول .

غير أني لست في مقام الرد عليه ولا مقابلة سخريته منها بمثلها ، فان لذلك وقتاً آخر يصفى فيه الحساب . ولكن إذا أردتم أن أقول لكم كلمة من الظروف التي قضت على حزب الأمة أن يعجل بتقديم مشروع مجالس المديريات دون غيره من مشاريع توسيع اختصاص الهيئات النيابية الأخرى فلكم ذلك . فأباحوا له الكلمة فيه فقال :

تعلمون أن حزب الأمة انتخب في جلسته المنعقدة يوم ٥ اكتوبر سنة ١٩٠٧ (قبل تأليف حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية) لجنة للنظر في مشروع تعديل القانون النظامي وتوسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة والعمل لذلك بكل الوسائل المشروعة ونظراً الى أن اللجنة علمت بأن الحكومة كادت تفرغ من وضع مشروع لتعديل القانون فيما يتعلق بمجالس المديريات وأن الفرصة مناسبة للدخول معها في مناقشة من هذا النوع يرجى من ورائها اقناع الحكومة ببعض ما تطلبه الأمة من هذا النوع ان لم يكن به كله . وضعت اللجنة المشروع ووضعت مذكرة بأسباب التعديل وقدمتها كل من أصحاب السعادة رئيسنا محمود سليمان باشا وعلي شعراوي باشا وابراهيم سعيد باشا وابراهيم مراد باشا ومحمود بك عبد الغفار . قدموها باسم حزب الأمة إلى صاحب العطوفة رئيس مجلس النظار فوعدهم خيراً . وانهم ليدأبون في السعي لدى الحكومة لاعطاء مجالس المديريات ما يمكن من السلطة . ومن أين يعلم انا لا نشتغل بمشروع توسيع اختصاصات الهيئات الأخرى ؟

لم ننشر هذا الأمر ولم نشأ أن ننادي به كغيرنا ممن لا يزالون ينادون بما سيفعلونه لأنه لا مصلحة لنا في أن ننشر عن أنفسنا ولا أن نعلن عن حزبنا بل مصلحتنا تنحصر في أن ننال حق الأمة بالفعل لا بالقول والوعود .

* * *

ليس من الصعب — أيها السادة — أن يوضع أي مشروع ويقدم للحكومة ، بل الصعب هو انتهاز الفرصة المناسبة وتحيّن الوقت اللازم والدخول الى النجاح من بابه ومحاولة اقناع الحكومة بالرضى عن الطلب وتنفيذه — فأمرنا كله قاصر على الاقناع ولا اكراه فيه . وإلاّ فإن مجلس النظار تحت رئاسة سمو الجناب العالي قد رفض طلب الجمعية العمومية للمجلس النيابي فماذا يعمل حزب الاصلاح تلقاء هذا الرفض الصريح .

أظن أن الطريقة التي اتبعتها لجنة حزب الأمة هي طريقة رشيدة مفيدة ، وأكرر لكم أيضاً بأنا لا نتجر فيما نعمل لأمتنا وليست الطنطنة والشنشنة التي يستعملها غيرنا مناسبة لمركز احترامنا من الأمة ، ولا هي ضرورية لنا كما هي ضرورية لغيرنا ، لأنا إن عملنا خيراً لأمتنا فانما نعمل لنفسنا . وكلٌّ منا إذا أراد قضاء غرض خصوصي له ليس من مصلحته أن يشهره على الناس خصوصاً قبل الحصول عليه . بل قد يكون إعلان المشروع والتفاخر به موجباً لعدم قبوله في بعض الأحيان — وليس المراد هو الطلب ، فكم طلبنا وطلب غيرنا ؟ ولكن المطلوب هو الحصول على الحقوق .

فانظروا كيف اتخذ حرصنا على مصلحة الأمة الآن مطعناً من المطاعن التي توجه لنا . ربنا إنك أعلم بما يسرُّون وما يعلنون .

* * *

نرجع الآن الى ما كنا فيه :

إن التهمة التي تتهم الجريدة بها غير صحيحة ، وان الشركة مالها موفور ، وها أنتم أولاء أصحاب الجريدة فان كان في قانونها نقص فكمّلوه أو عدّلوه . وإن كان لمدير الجريدة هوًى خاص أو به خروج عن القانون أو كان هو المراد شخصاً من كل هذه الحركة فلنستبدله بغيره وانه في غاية الاستعداد الآن لأن يستبدل بغيره من غير قيد ولا شرط . كل ذلك بشرط أن لا نفشل في عملنا العام ، فان ذلك كما ذكرت لكم ماس عن قرب بشرف الأمة الذي يجب أن نفتديه بكل مرتخصٍ وغالٍ . واني شديد الرجاء في أن هذه الفتنة القائمة ستنقضي وانه سينكشف للناس جميعاً أن الجريدة لم ترد بشيء مما تكتب أن تمس شيئاً يتعلق بالسلطة الشرعية عن قرب أو عن بعد ، ولكنها تريد تعويد الأمة على فهم الأشياء بحقيقتها ، وأنه لا تنافي مطلقاً بين طلب الحق والاخلاص ، وانه لن يمضي قليل من الوقت حتى يكف الذين يسعون بها لدى الأمة ولدى السلطة عن مسعيهم متى عرفوا أن ذلك لا يجديهم نفعاً . وان السلطة الشرعية ترى الجريدة كغيرها من جرائد رعاياها متناهية في الاخلاص لها ، عاملة على المطالبة بحقوق الأمة . فان الحق لا بدَّ أن يظهر ولو أبطأ ظهوره . وان الله مع المخلصين . اه

وبعد أن فرغ الخطيب من خطبته وافقت عليها الجمعية ونظرت في أعمالها وافتتح على اسقاط ستة أعضاء من مجلس الادارة وانتخاب غيرهم حسب القانون فكانت نتيجة الانتخاب هي أن الذين نالوا الأغلبية هم حضرات أصحاب السعادة والعزة ابراهيم باشا سعيد ، وعمر بك

سلطان، وابرهيم بك الهلباوي، ومحمود بك أبو النصر، والسيد علي بك الرفاعي، وعلوي بك الجزار . وانتخب حضرة الفاضل حسن بك عبد الرازق المحامي في مجلس الادارة .

وكان مؤدى قرارات الجمعية ما يأتي :

انتداب لجنة للمداولة مع حضرات الشركاء الذين صرحوا بالخروج من الشركة في أسباب ذلك .

ان الجريدة لم تتعد قانونها فان التهمة التي اتهمت بها غير صحيحة .

ان التصديق على الحساب الختامي لسنة ١٩٠٧ وعلى ميزانية سنة ١٩٠٨ .

وقد تناقش حضرة حسن بك جمجوم فيما كان يأخذه على الجريدة ، ولما أقنعه اخوانه سحب خطابه الذي صرّح فيه بالخروج . فنشكره على الرجوع الى الحق لان ذلك من أكبر الفضائل .

وانفضت الجمعية على ما يرام من الوفاق .